محاسبة التغطية (التحوط) للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية رقم IFRS 9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS 133

الإرسال: 2017/07/12
القبول: 2017/11/21
النشـر: 2017/12/31

أ.شوقي طارق
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1 - الجزائر

ملخص

تلجأ المؤسسة لمواجهة المخاطر إلى استخدام المشتقات المالية كوسيلة للتحوط كالعقود الآجلة والخيارات والمقايضات والمستقبليات ،صاحب زيادة استخدام هذا النوع من المنتجات إشكالية كيفية المعالجة المحاسبية لها خاصة إذا علمنا أنها تتسم بالتنوع والتعقيد وهذا ما ذهب إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBإبصداره المعيار الدولي39 IAS: الأدوات المالية : الاعتراف والقياس يتكلم في جزء منه عن المحاسبة الخاصة بالمشتقات المالية ، ونظرا لما شاب هذا المعيار من صعوبة وتعقيد قام IASB ابتداء من 2008 بالتفكير في معيار جديد فجاء معيار إعداد التقارير المالية الدولية IFRS 9 الخاص كذلك بالأدوات المالية يتكون من ثلاثة مراحل تتناول الأخيرة منه محاسبة التحوط (التغطية) بشكل من التبسيط والوضوح، وقد ساير هذا مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB الذي أصدر ومازال يعدل في المعيار SFAS 133 المتعلق بالأدوات المالية .

الكلمات المفتاحية: المشتقات المالية،المعيار الدولي IAS 39،معيار إعداد التقارير المالية IFRS 9، محاسبة التحوط

Abstract:

Enterprise resort to counter risks to the use of financial derivatives as a hedge, such as contracts futures, options, swaps and futures, the increase usage of this type of products pose the problematic how we accounting treatment it, especially if we know that they are diverse and complex, and this is the view of the International Accounting Standards Board IASB issuing IAS 39 IAS: financial instruments : recognition and measurement speaks in part accounting for financial derivatives , because of their difficulty and complexity, the IASB starting from 2008, thinking about the new standard IFRS 9 Special Financial instruments which consists of three stages of dealing with it the last hedge accounting (coverage) with more simplification and clarity, in the same time the American Accounting Standards FASB, issued and still modifies the standard SFAS 133 relating to financial instruments.

Key Words : Derivatives, IAS 39, IFRS 9, Hedging Accounting

تمهيد: تعتبر الأدوات المالية من العناصر الرئيسية في قائمة الميزانية للعديد من المنشآت، والتي تمثل كل من الأصول المالية والإلتزامات وأدوات حقوق الملكية وهناك إقبال متزايد من منشآت الأعمال المختلفة على الإستثمار في الأسهم والسندات والمشتقات المالية.

و تحت ضغط العديد من الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية الدولية (خاصة مجموعة العشرين G20) وكذا تأثير مفرزات الأزمة المالية العالمية 2008 جاء معيار التقارير المالية الدولية رقم 9 والذي تم تأجيل العمل به إلى 2018 بعدما كان في 2015 و المتعلق بالأدوات المالية ليعوض معيار المحاسبة الدولي رقم 39 : الأدوات المالية (الاعتراف والقياس) لما شاب هذا المعيار من تعقيدات عجزت الكثير من المحاسبات المحلية على فهمها و تطبيقها في الواقع مما ألزم مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB التفكير في معيار جديد يتمتع بالسهولة والبساطة (IFRS 9) والذي سايره كذلك جهد أمريكي من خلال إصدار معيار من مجلس المعايير المحاسبة الأمريكي FASB أكثر بساطة.

لقد مر معيار التقارير المالية IFRS 9 في إصداره بثلاث مراحل كانت أولها تصنيف و تقييم الأصول والخصوم المالية وذلك منذ 2009 أما الثانية فكانت منهجية التدني للأدوات المالية في 2010 ليصل في الأخير للمرحلة الثالثة محاسبة التغطية (2013) حيث صدرت النسخة النهائية من المعيار في جويلية 2014 ، تهتم محاسبة التغطية أو المحاسبة عن المشتقات المالية بكيفيات المعالجة المحاسبية لهذا النوع من المنتجات المالية التي تستخدم للتحوط ضد المخاطر المحتمل التعرض لها من طرف المؤسسة و التي تلجأ لاستخدام هذه المنتوجات الجديدة للهندسة المالية كتقنيات مستحدثة للوقاية من المخاطر، ولما كانت هده المشتقات تتميز بالتنوع والاختلاف وحتى التعقيد في طرق استخدامها كانت المحاسبة عنها تتميز بنوع من الصعوبة والتعقيد أيضا أجبر معدي المعيار تخصيص فصل كامل تحت عنوان محاسبة التغطية والذي أخذ عدة سنوات للانتهاء منه، مما سبق كان التساؤل الرئيسي لمقالنا :

كيف تتم المحاسبة عن المشتقات المالية(محاسبة التغطية) في ظل معيارإعداد التقارير المالية الدولية رقم9 (IFRS 9)؟

ولتحليل أكثر للموضوع يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم الأدوات المالية وما هي تصنيفاتها و ما هي معايير المحاسبة ذات الصلة بها ؟
- ما مفهوم المشتقات المالية وما هي أنواعها ؟ كيف تستخدم في التغطية ضد المخاطر؟
- كيف تناولت معايير المحاسبة الأمريكية محاسبة التغطية؟

فرضيات الدراسة :

- الفرضية الأولى : بعد إصدار معيار التقارير المالية IFRS 9 أصبحت الممارسة المحاسبية لمحاسبة التغطية أكثر بساطة وسهولة .
- الفرضية الثانية : تبقى المشتقات المالية والمحاسبة عنها من المواضيع ذات الصعوبة والتعقيد لذا لا بد من دعم هذا المعيار بمعايير أخرى أو تعديله في كل مرة تتطلب ذلك .

أولا : الإطار النظري والدراسات السابقة

1.الدراسات السابقة:هناك العديد من الدراسات حول معيار إعداد التقارير المالية رقم 9(IFRS9) في جزئه الخاص بمحاسبة التغطية والتي وكزت على التعديلات الجديدة مقارنة بالمعيار الدولي رقم 39 (IAS 39) وهذه الدراسات تقريبا كلها بالانجليزية وسوف نركز على دراستين هما :

1.1: دراسة بعنوان : **محاسبة التغطية تحت معيار إعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) نظرة مقربة حول التعديلات والتحديات** Hedge accounting under IFRS 9 - a closer look at the changes and challenges:من إعداد مكتب الدراسات الاقتصادية العالمي ERNST and YOUNG سنة 2013:حيث وكزت الدراسة على مختلف التعديلات الجديدة مقارنة بالمعيار الدولي رقم 39 ومدى القدرة على تطبيق التحديات الجديدة التي حاولت أن تبسط الممارسة المحاسبية عن التغطية قدر الإمكان ليتمكن المحاسبين من تحديد بنود التغطية ونوع التغطية المناسب.

2.1: دراسة بعنوان : **الانطباعات الأولية حول معيار إعداد التقارير المالية رقم 9 (2013) : محاسبة التغطية والمرحلة الانتقالية** : First impressions:من إعداد Spall Chris ومن معه ضمن إصدارات KPMG International Standards Group في ديسمبر2013 : حيث ركزت الدراسة على المقاربة الجديدة التي أتى بها معيار إعداد التقارير المالية رقم 9 في تسيير والتحكم في مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة ومنه تحديد أحسن وسيلة أو منتوج مالي يمكن استخدامه للتغطية للوصول إلى أقصى فعالية في استخدام المشتقات المالية.

2.الإطار النظري

1.2.الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية وتصنيفها وتقييمها: إن الأدوات المالية التي تملكها المؤسسة تكون إما في شكل أصول لأحد الأطراف أو خصوم (التزامات) أو حقوق ملكية بالنسبة للطرف الآخر تسجلها المنشأة في ميزانيتها.

1.1.2:الأصول المالية والاعتراف بها:أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما وفي نفس الوقت نشوء إلتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى يكون الأصل عبارة عن(1):

-نقد أو أداء حق ملكية لمنشأة أخرى، مثل الإستثمار في أسهم الشركات الأخرى.

-حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، مثل الذمم المدينة وأوراق القبض.

يتم الإعتراف بالأصول المالية في قائمة الميزانية عندما تصبح المنشأة طرفاً في العقد (2):

- **تاريخ التعامل** :هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي،ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الإعتراف بأصل سيتم إستلامه أوالتزام سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية. - **تاريخ**

التسوية :أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير ويتم الإعتراف بأصل معين بتاريخ إستلامه من قبل المنشأة.

2.1.2: تصنيف الأصول المالية : يقسم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما(3):

أ -الأصول المالية التي يتم قياسها(لاحقا عند إعداد القوائم المالية)بالتكلفة المطفأة

Financial Assets Measured at a Mortised Cost

ب -الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة Financial Assets Measured at Fair Value والتي تكون اما من خلال الربح والخسارة أو من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويتم التصنيف ضمن هاتان الفئتان عند الإقتناء وعندما تصبح المنشأة طرف وبناءا على مما يلي :

- **نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية** The entity's business model for managing the financial assets ويقصد به الطريقة التي تمارس المنشأة إدارة أصولها.

- **نموذج خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي:**

The contractual cash flow characteristics of the financial asset model .

يكون الأصل المالي مولدا لتدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات، وقد قام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بإلغاء التصنيف بهذا الأسلوب حسب الشرطين(4):

- إختبار نموذج الأعمال عندما يكون الهدف من إقتناء أداة الدين الحصول على قيمتها الإسمية
- إختبار خصائص التدفق النقدي: عندما تعطى أداة الدين حق تعاقدي لإستلام تدفقات نقدية.

ويبين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) أنه بالرغم من أن هدف نموذج أعمال المنشأة قد يكون الإحتفاظ بالأصول المالية بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية.

3.1.2:القياس اللاحق للأصول المالية : بعد الإعتراف الأولي وعند إعداد القوائم المالية، يتم قياس الأصل المالي إما بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المطفأة وفقا لتصنيف الأصل المبدئي.

- **الإعتراف بفروقات تقييم الأصول المالية عند إعداد البيانات المالية:** وذلك كما ما يلي(5):

أ -الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة: يجب قياسها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر(بيان الدخل) .

ب -الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة :يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة(الحقيقية) والإعتراف بأرباح أو خسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر عند إلغاء الإعتراف بالأصل المالي أو انخفاضه.

- **الإستثمار في أدوات حقوق الملكية(الأسهم)والإعتراف بفروقات التقييم:** يجب قياس كافة الإستثمارات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية كما يلي(6):

أ -**أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:** وهي تشمل الإستثمارات المالية في الأسهم للمتاجرة أو أية إستثمارات في الأسهم لأغراض غير المتاجرة كأن تكون إستثمار في أسهم

ب - **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** وهي الإستثمارات في الأسهم التي لا يحتفظ بها للمتاجرة وقررت الشركة منذ الإقتناء معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة لها.

4.1.2:إعادة تصنيف الأصول المالية : حسب المعيار الدولي IFRS 9 يمكن إعادة تصنيف أي أصل مالي من فئة إلى أخرى فقط عندما يتم تغيير النموذج الاقتصادي ولا بد أن يتم الإفصاح عن هذا التعديل في الإيضاحات وفق التزامات IFRS 7: الأدوات المالية : الافصاح(7)،وعليها الالتزام ب:

- تطبيق اعادة التصنيف بأثر مستقبلي من تاريخ اعادة التصنيف.
- عدم تعديل أية مكاسب أو خسائر سابقة.

2.2 . الالتزامات المالية: تصنَّف المطلوبات المالية إلى كما يلي:

أ - التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر Financial liabilities at fair value through profit or loss ويقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين فرعيتين هما (8):

- محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة - التزامات محتفظ بها للمتاجرة
- يمكن أن تحدد المنشأة، عند الإعتراف المبدئي، بشكل غير قابل للنقض إلتزام مالي على أنه مقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، أو عندما تنتج معلومات أكثر ملائمة لأن(9):
- المنشأة تحذف أو تقلص بشكل كبير من عدم التطابق في القياس أو
- يتم إدارة مجموعة من الإلتزامات أو الأصول المالية والإلتزامات المالية ويُقيّم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق ا لإستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو إستراتيجية إستثمارية

ب -الالتزامات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية (Effective Interest Method **):** مثل حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المنشاة.

3.2 **: تدني قيمة الأدوات المالية :** النسخة النهائية للمعيار IFRS 9 أدرجت النموذج الجديد لتدني قيمة الأدوات المالية الذي يمكن من الاعتراف السريع لخسائر القرض المحتملة عكس ما كان عليه في المعيار الدولي IAS 39،جاء هذا التغيير تبعا لتوصيات اتفاقيات BAL III التي تسمح بتكوين مؤونات على القروض

بالرغم من عدم وجود مؤشرات لتدني القيمة ، يتم إدراج الأدوات المالية التالية ضمن نطاق متطلبات الانخفاض في القيمة في المعيار IFRS 9 (10):

- أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.
- عقود الضمانات المالية(باستثناء تلك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) . مستحقات التأجير ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار. موجودات العقود ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات مع العملاء. ذمم مدينة ناتجة عن معاملات ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات .
- النموذج الجديد لتدني القيمة يطبق على كل الأصول المالية وليس على كل أصل على حدى مثل ما كان معمول به في المعيار الدولي IAS 39، النموذج يفرق بين ثلاث مراحل لتدني القيمة(11):
  - المرحلة الأولى :منذ الحصول على الأصل المؤسسة تسجل التدني المحتل لقيمة الأصل سنويا.
  - المرحلة الثانية : في حالة ارتفاع خطر الائتمان بصفة مفاجئة وبقيمة تعتبر مهمة.
  - المرحلة الثالثة : في حالة تراجع درجة ائتمانية القرض بحيث درجة استحقاقيته تصبح مهددة. وعلية فالإعتراف بخسارة إنخفاض الأصول المالية(تدني القيمة) يجب أن يكون في بيان الدخل، بإعتبارها خسارة تدني في القيمة والتي يتم الإعتراف بها عند وجود دليل موضوعي على إنخفاض القيمة نتيجة حدوث حدث واحد أو أكثر بعد الإعتراف المبدئي بالأصل وإذا كان للخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لأصل مالي أو مجموعة من الأصول والتي يمكن تقديرها بموثوقية، ويمكن التعبير عن خسارة القيمة بالمعادلة التالية(12) :

خسارة التدني = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة – القيمة الدفترية للأصل المالي

3.2 : المشتقات المالية (الماهية والأنواع وكيفية استخدامها في تغطية المخاطر) :

1.3.2.ماهية المشتقات المالية : وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، فإن المشتقات هي أداة مالية أو عقد آخر تتميز بالخصائص التالية(13) :

- تتغير قيمته استجابة للتغيرات في سعر الفائدة "الأساسي" المحدد أو سعر الأداة المالية أو سعر السلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني.
- لا يتطلب أي استثمار أولي، أو صافي استثمار أولي أصغر مما هو مطلوب لأنواع أخرى من العقود التي من المتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق. يتم تسويتها في تاريخ لاحق.

- يجب على المنشأة قياس المشتقات المالية بالقيمة العادلة في صلب الميزانية ، و يتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية ضمن بيان الدخل أو ضمن حقوق الملكية إعتماداً على الغرض منها كما يلي :
  - إذا كانت بغرض المتاجرة(المضاربة)يتم الإعتراف بفروقات التقييم في بيان الدخل .
  - إذا كانت بغرض التحوط (لمواجهة الآثار السلبية لتغيرات قيمة الأصل أو المطلوب المالي)
  - الإعتراف بفروقات القيمة العادلة حسب نوع التحوط وما إذا كان تحوط قيمة عادلة أو تدفق.

2.3.2.أنواع المشتقات المالية : هناك أربعة أنواع للمشتقات المالية تتمثل في:

- **العقود الآجلة** Forward Contracts : تعتبر العقود الآجلة أحد أنواع عقود المشتقات التي يتم من خلالها بيع أو شراء الأصول(مثال العملات، أسعار الفائدة، السلع)في تاريخ لاحق، حيث يلزم البائع بأن يسلم المشترى الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق،وبسعر يتم الاتفاق عليه.

- **العقود المستقبلية** Futures : هي شبيهة بالعقود الآجلة إلا إن هذه العقود تكون مدرجة في البورصة أو من خلال الجهات المصدرة لها على شكل عروض محددة، بكميات وأسعار معروضة مسبقا،والعقود المستقبلية هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين (14).

- **عقود المبادلة(المقايضة)** SWAPS : هي عقود لمبادلة أدوات مالية بين طرفين بأسعار وشروط محددة، بحيث يتم تنفيذها في المستقبل مثل عقود مبادلة العملات الأجنبية وعقود مبادلة أسعار الفائدة ،أي أن هذه الآلية تتطلب ما يلي :

_بيع آجل لعملات أجنبية بتاريخ مستقبلي. _ يكون حجم البيع و الشراء متساوي.

_ وفي نفس الوقت شراء عملات أجنبية بتاريخ مستقبلي.

-**عقود الخيار**Options : هناك نوعان من أنواع الخيارات : ويشمل شراء حق خيار الشراء، وشراء حق خيار البيع وهناك نمطين لعقود الخيار، النمط الأوروبي والذي تتم ممارسته فقط عند الإستحقاق أو بتاريخ الممارسة،والنمط الأمريكي والذي يتيح لحامل عقد الخيار ممارسة وهناك نوعين من عقود الخيارات خيار الشراء (Call Option) وخيار البيع (Put Option).

3.3.2: أنواع المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية:يمكن تصنيفها كالتالي(15):

-**المخاطر الائتمانية:** تعبر عن المخاطرة المتمثلة في الخسارة الناجمة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي يتضمنها عقد المشتقات وتتمثل هذه الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد.

-**مخاطر السوق** :تنشأ مخاطر السوق المتعلقة بالمشتقات من السلوك السعري لأسعار الأصول محل التعاقد أي التقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات .

-**المخاطر التشغيلية**: تتمثل هذه المخاطر في الخسائر التي تنتج عن عدم كفاءة النظم الإدارية والرقابية وإخفاق الإدارة في مجال التعامل بالمشتقات.

-**مخاطر التسوية في المشتقات**: تتمثل في أن القليل من المعاملات المالية يتم تسويتها آنيا فقد يتعرض أحد الأطراف للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعا مع رفض الطرف الآخر السداد.

-**المخاطر المنتظمة**: تتمثل هذه المخاطر في حدوث خلل في المركز المالي لمؤسسة مصرفية أو مالية تتعامل في سوق المشتقات، مما قد يسبب بالتالي خللا ماليا في مؤسسات أخرى .

-**المخاطر القانونية**: تنشأ هذه المخاطر عن سوء التوثيق في العقود، وعدم تمتع الطرف المقابل بالصلاحيات اللازمة للتعاقد والوضع القانوني غير الواضح لبعض التعاملات، التعثر أو الإفلاس.

2. 4.3: استخدام المشتقات المالية في التحوط :إن لجوء المؤسسات إلى استخدام المشتقات المالية غايته الأولى هو تجنب المخاطر المالية أو على الأقل التخفيض منها من خلال وضع إدارة خاصة لإدارة المخاطر تابعة للإدارة العامة .وليس هناك شك أن جميع المستثمرين يرغبون في الحفاظ على استثماراتهم عند مستوى مقبول من المخاطرة ، وهذا ما ذهب إليه صندوق النقد الدولي إذ يؤكد أن الأسواق المالية قد طورت وسائل غير محدودة للمتاجرة بالمخاطرة من خلال أدوات المشتقات المالية(16).وعند استخدامها لعملية التحوط يجب إتباع الخطوات التالية (17) :

-تحديد المخاطر التي قد تواجهها المؤسسة و التعرف على أسبابها كأسعار الفائدة أو الصرف

-حصر المخاطر الناجمة عن أعمال المؤسسة .

-اختيار ما يناسب من أدوات المشتقات لمواجهة هذه المخاطر وإدارتها بما يحقق الربح للمؤسسة.

-وضع نظام فعال لمراقبة أداء استخدام المشتقات المالية التي تم اختيارها مع وضع تنبؤات .

4.2: محاسبة التحوط Accounting For Hedging: تم صدور هذا الجزء من المعيار في الفصل السادس منه في نوفمبر 2013 والمعنون: محاسبة التغطية ،ونظرا لاتسام إجراءات محاسبة التغطية التي وردت في المعيار الدولي 39:الأدوات المالية :الاعتراف والقياس بالتعقيد وصعوبة التطبيق كانت محل انتقاد العديد من المهمنيين على المستوى الدولي (18).

جاءت الإجراءات الجديدة لأجل تحسين أداء المؤسسة في تسيير مخاطرها من خلال:

- رفع درجة القابلية سواء للبنود المتحوطة أو أدوات التحوط.
- وضع مقاربة امتياز تقوم على مبادئ صحيحة تؤدي إلى تقييم مدى فعالية محاسبة التغطية(19)

1.4.2: مفهوم محاسبة التحوط وأهدافها :كما سبق الذكر فالتحوط هو نشاط إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق النتائج ،وعليه يمكن تعريف محاسبة التحوط كما يلي :" محاسبة التحوط هي تقنية تقوم بتعديل

الأساس العادي للاعتراف بالأرباح والخسائر(الإيرادات والمصروفات)المرتبطة بالبند المغطى أو أداة التحوط لتمكين الأرباح والخسائر من أداة التحوط من الاعتراف بها في الربح أو الخسارة في نفس الفترة التي يتم تحديد الخسائر والمكاسب للبند المتحوط له"(20).

إن هدف محاسبة التحوط هو في البيانات المالية عن أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة عندما يستخدمون الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر تؤثر على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل.

ويمكن تلخيص أهدف محاسبة التحوط في الأهداف التالية(21):

- الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة، لا سيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين
- الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر.
- الاعتراف بمعاملات التحوط.
- قياس أثر عمليات التحوط على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في وفقا لمعايير محاسبية.
- يمكن الاعتراف بالتقلبات في القيمة العادلة للمشتقات بطرق مختلفة حسب نوع علاقة التحوط : غير محددة أو مضاربة؛ تحوط القيمة العادلة ؛تحوط التدفقات النقدية ؛ تحوط صافي الاستثمار.

2.4.2 : عناصر عملية التحوط :عند أية عملية تحوط يجب التفرقة بين عنصريين أساسيين:

- **أداة التحوط** :تتمثل في المشتقات المالية أو تعتبر في حالة التحوط لمخاطر أسعار الصرف أصل مالي أو إلتزام مالي غير مشتق، ويطلق على الأداة المالية أداة تحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافىء أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

-**البند المتحوط له** :هو أصل أو إلتزام أو تعاقد مؤكد أو صافي إستثمار في عملية أجنبية يعرض المنشأة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية (22).

ومع ذلك فإن ما تغير في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9،مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم 39، هو كيفية التحوط إذ يتم تصنيف البنود في علاقة التحوط على وجه الخصوص وتعيين المخاطر ، المكونات الاسمية وتصنيف التعرضات المجمعة لهذه التغييرات، والتي ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف إلى المزيد من أنشطة إدارة المخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط (23).

3.4.2: أنواع التحوط : يتناول المعيار ثلاثة أنواع من التحوط هي :

- **تحوط القيمة العادلة** Fair Value Hedge: وهو التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو إلتزام مالي معترف به أو إلتزامات غير معترف بها بعد، مثل الإلتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود مخاطر في تغيرات القيمة العادلة له بحيث تؤثر على الأرباح والخسائر،إن الاعتراف بأداة التحوط يكون كما يلي:

- يتم الاعتراف بالخسائر أو المكاسب الناتجة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة (أو الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك عدم فعالية التحوط.
- إذا كانت أداة التحوط عبارة عن أداة تحوط غير مشتقة من عنصر مخاطر العملات الأجنبية للبند المتحوط له، فإن المبلغ المعترف به في الربح أو الخسارة المتعلق بأداة التحوط هو الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة قياس، وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 21، مكون من قيمته الدفترية.

إن الاعتراف بالبند المغطى يكون كما يلي:

- إذا تم قياس البند المغطى بالتكلفة المطفأة أو أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، قد يكون من الأسهل تأجيل سداد التسوية حتى يتم التوقف عن تعديل البند المتحوط له للمخاطر المتحوط لها، على المنشأة تطبيق نفس سياسة الإطفاء لكافة أدوات الدين كما يلي (24): إذا كان البند المغطى هو أداة حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط للبند المغطى تبقى في الدخل الشامل الآخر.
- إذا كان البند المتحوط له التزاما غير معترف به(أو مكون منه) يتم الاعتراف بالتغير التراكمي اللاحق في القيمة العادلة لالتزام الشركة غير المعترف به والمتعلق بالمخاطر.

-**تحوط التدفقات النقدية** Cash Flows Hedge : وهو التحوط ضد التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو إلتزام تم الإعتراف به أو عملية مرجحة الحدوث، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على الأرباح والخسائر. وطالما أن تغطية التدفقات النقدية تفي بالمعايير المؤهلة، ينبغي أن تكون عالقة التحوط على النحو التالي(25) :

أ. المكون المنفصل في حقوق الملكية المرتبط بالبند المتحوط له يتم تعديله من خلال:الربح أو الخسارة المتراكمة على أداة التحوط - التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى

ب. الجزء من الربح أو الخسارة من أداة التحوط التي تعتبر فعالة (أي الجزء الذي يقابله التغير في احتياطي تغطية التدفقات النقدية المحتسب) في الدخل الشامل الآخر.

ج. أي مكاسب أو خسائر متبقية من أداة التحوط هو تحوط عدم الفعالية الذي ينبغي الاعتراف به في الربح أو الخسارة يتم لاحقا احتساب المبلغ المتراكم في احتياطي تغطية التدفقات النقدية كما يلي اعتمادا على طبيعة المعاملة المغطاة :

- إذا أدى ذلك إلى الاعتراف ببند غير مالي، فإن المبلغ المتراكم في حقوق الملكية يتم حذفه من المكون المستقل لحقوق الملكية وتدرج في التكلفة المبدئية أو غيرها أي القيمة الدفترية.
- تطبق المعاملة المحاسبية نفسها عندما تكون معاملة التحوط المتوقعة غير المالية .

في حالة التوقف عن محاسبة تغطية التدفقات النقدية، فإن المبلغ المتراكم ينبغي :

- أن يبقى في الدخل الشامل المتراكم ومن المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة؛ يتم إعادة تصنيفها فورا إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف إذا تم تغطيتها .
- بعد التوقف عن السداد، عند حدوث التدفق النقدي المغطى، يتم استبعاد أي مبلغ متبقي
- ينبغي احتساب تكاليف الإيرادات الشاملة الأخرى بناء على طبيعة المعاملة الأساسية كما يلي :

– يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عن تغير قيمة أداة التحوط(المشتقة المالية)والذي يعتبر تحوط فعال مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية، والتحوط الفعال من التغيرات في قيمة البند المتحوط له هو الذي يغطي ما نسبته من 80% إلى 125 %.

– أما الجزء **غير الفعال** فيعترف به في الأرباح والخسائر(بيان الدخل)

– عند وجود مصاريف تتعلق بالبند المتحوط له مثل مصروف الإهتلاك أو الإطفا.

لكن عندما تتوقف المنشأة عن محاسبة التحوط من التدفقات النقدية، فإنها ستحسب المبلغ المتراكم في احتياطي تغطية التدفقات النقدية من الدخل الشامل الآخر كما يلي(26):

– إذا كان من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يبقى هذا المبلغ في احتياطي تحوط التدفق النقدي حتى يصبح المبلغ المتراكم في احتياطي تغطية التدفقات النقدية من الإيرادات.

– إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاة، يتم إعادة تصنيف هذا المبلغ فورا من احتياطي تغطية التدفقات النقدية إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة التصنيف.

تحوط صافي الاستثمار: إن تحوط صافي الاستثمار أو التحوط لصافي الاستثمار في العمليات الأجنبية هو تحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن حصة المنشأة في صافي موجودات العملية الأجنبية،وقد تكون أداة التحوط إما أداة مشتقة أو أداة مالية غير مشتقة .

- يتم الاعتراف بالجزء الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط في احتياطي تحويل العملات الأجنبية من الدخل الشامل الآخر ،والهدف من ذلك هو مطابقة كل من فروق سعر الصرف(27).
- يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من الربح أو الخسارة من أداة التحوط في الأرباح أو الخسائر.
- عند التخلص من(أو التخلص الجزئي)أو تصفية العملية الأجنبية، يتم تحويل الرصيد المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية من الإيرادات الشاملة الأخرى المتعلقة بالتحوط .

4.4.2:معايير محاسبة التحوط : تهدف محاسبة التحوط إلى قياس وتقديم التقارير إلى المستخدمين الخارجيين حول:- كيفية إدارة المشاريع التجارية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. -درجة نجاح الإدارة في تحقيق هذا الهدف.

لأن تطبيق محاسبة التحوط له تأثير في تخفيف وتقليل المخاطر فإن كل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة IASB يعتبران محاسبة التحوط كبديل عن المحاسبة المعتادة أو العادية،إن اعتماد محاسبة التحوط هو امتياز و ليس حقا أو حتى شرطا، لكي تتمكن المؤسسة من الاستفادة من هذا الامتياز يجب أن تحترم بالإفصاح الكامل عن علاقة التحوط لتتأهل لمحاسبة التحوط(28).

5.2. مقارنة محاسبة التحوط بين معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم 9 والمعيار الأمريكي SFAS 133:إن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB كان أكثر طموحا في الجزء الخاص بالتحوط للأدوات المالية لشركة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB وذلك من خلال النقاط المتعلقة بشكل التحوط المؤهل ، كيفية قياس عدم فعالية التحوط ، كيف يتم تأثيرات محاسبة التحوط في الميزانية وقائمة الدخل .....الخ (29). ولا بد من الإشارة أنه هناك توافق كبير بين المعايير IFRS / IAS والمعايير الأمريكية بحكم سيطرت المقاربة الانجلوساكسونية .

الجدول (01):أهم الفروقات بين المعيار IFRS 9 والمعيار الأمريكي SFAS 133

نقطة الخلاف	المعيار الدولي IFRS 9	المعيار الأمريكي SFAS 133
اختبار الفعالية وقياس عدم فعالية التحوط	المعيار لا يسمح بطريقة الاختصار التي يجوز للمنشأة أن تتحملها أي عدم فعالية يسمح المعيار بجزء من المخاطر والتي تم تصنيفها كمخاطر متحوط منها بالأدوات المالية في علاقة التحوط مثل التدفقات النقدية التعاقدية المختارة أو جزء من القيمة العادلة لبند التحوط والتي يمكن تحسين فعاليته من علاقة التحوط .	يوفر المعيار طريقة مختصرة تسمح للمنشأة أن لا تتحمل عدم الفعالية (وبالتالي تجاوز اختبار الفعالية) لبعض تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر أسعار الفائدة باستخدام مقايضات أسعار الفائدة (عندما تكون معنية بمعايير صارمة)
مخاطر العملات الأجنبية و المشتقات الداخلية	المشتقات الداخلية غير مؤهلة لمحاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة(لأنها تلغي في عملية التوحيد) أما المركز الصافي للخزينة يمكن اعتباره على أنه تحوط للمركز الإجمالي في البيانات المالية المجمعة قد تستخدم الكيانات المشتقات الداخلية كآلية للمراجعة وتكون أدوات تحوط	يسمح المعيار بمحاسبة التحوط لمخاطر العملات الأجنبية مع المشتقات الداخلية بشرط استيفاء معايير محددة وبالتالي يستوعب التحوط من مخاطر العملات الأجنبية على أساس المركز الصافي للخزينة .

المخاطر المحددة للأصول أو الخصوم المالية	تحديد جزء من المخاطر المحددة قد يقلل من كمية عدم الفعالية التي تحتاج إلى تسجيلها في بيان الدخل كما يمكن أن تكون أجزاء من المخاطر والتي تعتبر جزءا من التدفقات النقدية على سبيل المثال أو أنواع مختلفة من مخاطر مالية هي قابلة للتحديد والفعالية بشكل منفصل وبالتالي يمكن قياسها بشكل موثوق	لا يسمح بجزء من مخاطر محددة للتأهل كمخاطر محوطة في تغطية الأصول أو الخصوم المالية ،تكون المخاطر المحددة في شكل تغييرات في واحدة مما يلي: القيمة العادلة الشاملة أو التدفقات النقدية أسعار الفائدة المرجعية أسعار صرف العملات الأجنبية.
التحوط لأكثر من خطر واحد	تسمح معايير الدولية لاعداد التقارير المالية بتعيين أداة واحدة للتحوط لأكثر من خطر واحد في بندين أو أكثر من البنود المغطاة.	لا تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة بتغطية أداة تحوط واحدة لأكثر من خطر واحد في بندين أو أكثر .
تحوط القيمة العادلة للفائدة في محفظة من بنود مختلفة	يسمح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بتحوط القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة في محفظة من البنود المختلفة حيث يكون الجزء المغطى كمبلغ من العملة المتحوطة،	لا تسمح مبادئ المحاسبة المقبولة عموما في الولايات المتحدة بالقيمة العادلة التحوط لمخاطر أسعار الفائدة في محفظة من بنود مختلفة.

ثالثا : تحليل وتفسير نتائج الدراسة : هناك العديد من التأثيرات للمعيار IFRS 9 نبرز أهمها (31):

- الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها، إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- على قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة، باستثناء حالة إعادة تصنيف الاستثمارات في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نتيجة تبني المعيار IFRS 9 عند افتراض إعادة تصنيف الاستثمارات كلّها في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة.
- تنحصر تصنيف الالتزامات المالية وقياسها لأنَّها تتماشى مع متطلبات المعيار IFRS 9 الالتزامات المالية في المصارف كلَّها بتلك الالتزامات التي قيست بالتكلفة المطفأة .
- أداة تم قياسها سابقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر حسب متطلبات المعيار IAS 39وحالياً تم تصنيفها بالتكلفة المطفأة حسب متطلبات المعيار IFRS 9 في هذه الحالة.
- في حالة أدوات الملكية المسجلة سابقاً كاستثمارات متاحة للبيع، وتمت إعادة تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر عند تطبيق المعيار IFRS 9 وفي حالة أدوات الملكية المسجلة سابقاً كاستثمارات متاحة للبيع والمعنية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل .

الخلاصة : يبقى موضوع الأدوات المالية بصفة عامة ومحاسبة المشتقات المالية (محاسبة التحوط) بصفة خاصة من بين المواضيع التي تلقى الاهتمام المتواصل سواء من المهنيين أو من هيئات المحاسبة الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) بسبب زيادة اللجوء لاستخدامها وظهر ذلك من خلال التعديلات المستمرة للمعيار IFRS 9 أو إصدار معايير مكملة كالمعيار IFRS 13 :القياس بالقيمة العادلة ، ومنه ومن خلال الجهد المستمر لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أصبح بإمكان محاسبي المؤسسات التي تتعامل بالمشتقات المالية للتحوط معرفة التقنيات أو الطرق التي يتم من خلالها الاعتراف بالمشتقات المالية ، قياسها وتحديد نتائج التعامل بها من أرباح وخسائر ، وكذا التسوية النهائية لها عند التنازل عنها أو توقيف علاقة التحوط ويكون ذلك من خلال قائمتي الميزانية كأصول أو التزامات وقائمة الدخل للاعتراف بالأرباح والخسائر ،وعلية تم إثبات صحة الفرضية الأولى إلى حد كبير ، وتجدر الإشارة أن بداية العلم الفعلي للمعيار IFRS 9 هي بداية 2018 مع إمكانية الاستخدام المبكر مما يعني أن التعديلات ممكنة وتزداد مع التطبيق الفعلي للمعيار ومعرفة ردة فعل المحاسبين على المستوى الدولي،وما مدى قدرة هذا المعيار على تبسيط محاسبة التحوط والتحكم أكثر في محاسبة المشتقات المالية بكل أنواعها .

الهوامش والمراجع :

(1):د.جمعة حميدات و د.حسام خداش ، الورقة الثانية –المحاسبة ، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طبعة 2013 ، عمان الأردن ، ص357.

(2) : Les Ateliers de l'AFTE , IFRS les principaux changements attendues , Atelier 17 novembre 2015,P8.

(3): د.جمعة حميدات و د.حسام خداش ،مرجع سابق ، ص358.

(4): د.جمعة حميدات و د.حسام خداش ، مرجع سابق ، ص359.

(5): Maria Carmen HUIAN, Accounting for Financial Assets and Financial Liabilities According to IFRS 9, VERSITA scientific annals ,2012 ,p 35.

(6):Norme internationale d'information financière 9 Instruments financiers, la publication **de IFRS** foundation **,2014, p 5.**

(7): Raymond Chabot , Bulletin des nouvelles sur les IFRS ,article publié dans le journal Grant Thornto L'Instinct de la croissance , numéro spécial :Instruments Financiers ,octobre 2014,p9.

(8): معيار التقارير المالية رقم 9:الأدوات المالية ، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ،ص 16.

(9):First Impression IFRS 9 Financial Instruments , Publication of KPMG ,septembre 2014,p 36.

(**10**) : IFRS In Practice 2016, IFRS 9 Financial Instruments, BDO International publication 2016, p37.

(11) : Tunisian IFRS Group : IFRS 9 : Instruments Financiers , p7.

(12): د.جمعة حميدات و د.حسام خداش ، مرجع سابق ، ص377.

(13) : Juan Ramirez, Accounting For Derivatives, Advance Hedging Under IFRS 9, Second Edition,WELEY Finance Series ,UK , 2015, p23.

(14): المشتقات المالية ،مفاهيمها –أنواعها ،استخدامها في إدارة المخاطر والمحاسبة عنها ،أ.د.طارق عبد العال حماد ، الدار الجامعية ،الإسكندرية مصر ،2011/2010،ص 20.

(15): مداخلة بعنوان :المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية من إعداد :أ .بوسبعين تسعديت / أستاذ مساعد بجامعة البويرة ، الملتقى الدولي الأول : إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم ،ص6.

(16):المشتقات المالية ودورها غي ادارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها ،د.سمير عبد الرحمان رضوان ،دار النشر للجامعات ،مصر ،2005 ،ص 68.

(17):استخدام المشتقات المالية في ادارة المخاطر المالية ،د.مرغاد لخضر و أ.عيساوي سهام ، جامعة بسكرة ، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس عشر جوان 2015، جامعة بسكرة الجزائر.

(18) :Raymond Chabot , Bulletin des nouvelles sur les IFRS ,article publié dans le journal Grant Thornto L'Instinct de la croissance , numéro spécial :Instruments Financiers ,octobre 2014,p18.

(19):Les Ateliers de l'AFTE , IFRS les principaux changements attendues , Atelier 17 novembre 2015 p18.

(20) : Juan Ramirez, *Op.Cit*, p23.

(21) : A .Rashad Abd El-Alik ,Accounting For Risks , Hedging ,and Complex Contracts ,Routledg Edition , New York and London , 2014, p192.

(22) :Hedging Accounting Under IFRS 9 ,February 2014,EY Building a better working world , EYG Num AU 2185,p 27.

(23) : Hedging Accounting Under IFRS 9 ,February 2014,EY Building a better working world , EYG Num AU 2185,p8.

(24): Juan Ramirez, *Op.Cit* ,p28.

(25) : Final version of IFRS 9 Financial Instruments ,Impacts for non-financial corporate using SAP® Financial ,Consolidation starter kit for IFRS ,November 2014,P9.

(26) : Juan Ramirez , , *Op.Cit* p29.

(27) : Juan Ramirez , *Op.Cit* ,p30.

(28) : A. Rashed Abdel-Khalik , Accounting For Risks ,Hedging and Complex Contracts , Routledg edition ,USA,2014,p195.

(29) **:** IFRS and US GAAP: similarities and differences, PWC Publication , Octobre 2014 ,

(30) : Hedge accounting under IFRS 9 — a closer look at the changes and challenges, ERNST and YOUNG, EYG no AU0765 , 2011, p36.

(31) :بهاء غازي عرنوق ،أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، مقال منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد - 30 العدد الأول2014 -ص583.